«أجيليتي»: الكويت بالمركز الـ 21 للأسواق الناشئة بتراجع 3 درجات

لعبت الديناميكية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الكبيرة التي تليها مثل إندونيسيا ونيجيريا وبنغلاديش والمكسيك وباكستان، دورا أساسيا في خلق نوع من التوازن أدى إلى تعويض معدلات الأداء المتباينة لدول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) والتي كان لها دور كبير في تحفيز نمو الأسواق الناشئة في السنوات الأخيرة. جاء ذلك في مؤشر أجيليتي اللوجيستي للأسواق الناشئة لعام 2015 والذي يرصد البيانات الاقتصادية لـ 45 دولة من الاقتصادات الناشئة على أساس سنوي مصحوبا باستبيان منفصل لحوالي ألف من المديرين التنفيذيين المتخصصين في الخدمات اللوجيستية وسلاسل الإمداد العالمية.

ويصنف هذا المؤشر، الذي يصدر للعام السادس، الأسواق الناشئة قياسا إلى حجمها وظروف أداء الأعمال فيها والبنى التحتية وغيرها من العوامل التي تجذب الاستثمارات من جانب شركات الخدمات اللوجستية وشركات الشحن الجوي والبري ووكلاء الشحن وشركات التوزيع.

ووفقا للتقرير، فقد استأثرت دول البريكس الكبرى وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا بالجانب الأكبر من النمو والاستثمارات في الأسواق الناشئة، فضلا عن هيمنتها على المؤشر، إلا أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الثانية في مؤشر هذا العام، مباشرة بعد الصين التي يكبر ناتجها الاقتصادي بنحو 12,5 مرة وتعداد سكانها بنحو 47 مرة.

كما تقدمت دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدا الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان، بين الدول الـ 45 ضمن المؤشر، لامتلاكها أفضل عوامل توافق السوق، أو ما يعني الظروف الأكثر ملاءمة لأداء الأعمال. يليها في ذلك دول الأوروغواي والمملكة العربية السعودية والمغرب.

فيما جاءت دول الإمارات العربية المتحدة والصين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وتشيلي على رأس الدول فيما يتعلق بعامل الترابط، أو ما يشير إلى تملكها لأفضل بنى تحتية وشبكات للمواصلات من بين الاقتصادات الناشئة الأخرى.

وبالنسبة للدول الأخرى في منطقة الخليج، فقد انخفض ترتيب الكويت ثلاث درجات لتحتل المركز الواحد والعشرين في المؤشر، وكما انخفض ترتيب البحرين مرتبتين لتحل في المركز الرابع والعشرين. وكي تسد هذه الفجوة التي تفصلها عن دول الخليج المجاورة، يتعين على الكويت التعجيل بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في البنى التحتية. أما البحرين فقد أظهرت معدلات نمو قوية في الربع الأول من 2014، إلا أنها لاتزال تعاني من تداعيات التوتر الطائفي.

«التجارة»: 24 ألف بلاغ وإغلاق 110 محلات تجارية في 2014

قال وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك عبدالله العنزي ان الرقابة التجارية تلقت خلال العام الماضي نحو 24 الف بلاغ وشكوى واتصال هاتفي واغلقت 110 محلات تجارية بقرار وزاري بعد التأكد من صحة البلاغات. واضاف العنزي في تصريح لـ«كونا» انه بعد اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة والتأكد من صحة البلاغات المقدمة اغلقت تلك المحلات التجارية بقرار وزاري وتمت احالة 1896 محضرا الى النيابة المختصة وجار استكمال واستيفاء الباقي من البلاغات بخلاف ما تمت تسويته وديا مع المستهلكين. وأشار إلى أن الهيئة العامة للصناعة وجهت انذارات الى شركات الصلبوخ و«دراكيل» الرمل بعد التنسيق مع المدير العام للهيئة محمد فهاد العجمي، موضحا انه تم حصر جميع تلك الشركات و«الدراكيل» وتوجيه انذارات بعدم رفع الاسعار. وأوضح انه تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل من الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة والصناعة ممثلة بإدارة الرقابة التجارية للقيام بالتفتيش الدوري المفاجئ على تلك الشركات و«الدراكيل» واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال كل من يخالف القوانين والقرارات المعمول بها. وأكد العنزي وجود توجيهات من نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبد المحسن المدعج بتكثيف الرقابة التجارية وتعزيز سبل حماية المستهلك عبر التواصل مع المواطنين على موقع الوزارة.

«المركز»: حرب العملات مستمرة والفرنك السويسري جزء منها

أصدر المركز المالي الكويتي (المركز) تحليلا حول الفرنك السويسري وتداعيات قرار البنك المركزي السويسري بحل الربط بين الفرنك واليورو على السوق الأوروبي، وأورد فيه تحليلا للقرار وأسبابه ونتائجه على العملة والاقتصاد السويسري. وأشار التقرير إلى أن الأزمة بدأت في 15 يناير 2015، حين تخلى البنك المركزي السويسري عن تغطيته لتحويل الفرنك السويسري إلى اليورو الذي بلغ 1,2 فرنك سويسري لليورو. وأدى التخلي المفاجئ لسقف التغطية إلى ارتفاع الفرنك السويسري بنسبة 30٪ بين العملات الاحتياطية بشكل غير مسبوق. وتمت ملاحظة هذه الأزمة في البورصة السويسرية، حيث هبطت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 8,7٪ على خلفية القرار، في حين هبط اليورو إلى أدنى نسبة وصل إليها منذ 10 سنوات في مقابل انخفاض الدولار الأميركي إلى 1,15 يورو/ دولار أميركي، بينما أغلق الذهب في 1279 دولارا/ للأونصة محققا 4٪ مكاسب أسبوعية. وذكر التقرير أن المنطق وراء اتخاذ هذا القرار لم يكن واضحا. إلا أن المحللين يعتقدون أن السبب الرئيسي وراء حل الحد الأقصى هو التكلفة الكبيرة التي يتحملها البنك المركزي السويسري لربط الفرنك السويسري باليورو. حيث تضاعفت الميزانية العمومية للبنك الوطني السويسري ثلاثة أضعاف منذ بداية 2008 وهو ما يفوق ميزانية بنك اليابان بمرتين ــ من خلال تقديمها 86٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا أي أعلى بكثير من بنك اليابان (60٪) أو مجلس الاحتياطي الفيدرالي (حوالي 25٪). وفي الشهر الماضي، أعلن البنك المركزي السويسري أنه سيساند ربط الفرنك باليورو وأن هذا الأمر لن يتغير في المستقبل القريب، إلا أن التقارير حول برنامج التيسير الكمي في منطقة اليورو ساعدت في اتخاذ القرار السويسري يوم الخميس الماضي، حيث إن أي «تعزيز» لعملة اليورو سيتطلب تدخلا من البنك الوطني السويسري للحفاظ على ربط العملتين، مما سيضيف تكلفة كبيرة إلى ميزانية البنك العمومية. وقد أدى حل الربط بين العملتين إلى إعلان بعض السماسرة المعسرين إفلاسهم في المملكة المتحدة، مثل ألباري، وهو موقع فوركس للعملات الأجنبية عبر الإنترنت. كما توقعت مجموعة IG أن الأمر سيتطلب حوالي 46 مليون دولار، بينما تشير بلومبرغ الى أن باركليز قد فقدت «عشرات الملايين». وفي مجال صناديق التحوط، تأزم صندوق إيفرست للتحوط بعد وقوع خسائر بحوالي مليار دولار نتيجة لقرار البنك المركزي بحل الربط بين العملتين.

لقطة جماعية تضم اللورد ألدرمان آلان يارو والوفد المرافق له مع ناصر مساعد الساير ومثنى الحمد والإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني وعبداللطيف الحمد والشيخ مبارك عبدالله المبارك والسفير ماثيو لودج

«الوطني» يستضيف عمدة الحي المالي لمدينة لندن

استضاف بنك الكويت الوطني في مقره الرئيسي امس «الاثنين» عمدة الحي المالي لمدينة لندن اللورد ألدرمان آلان يارو والوفد المرافق له على مأدبة غذاء بمناسبة زيارته الكويت، بحضور سفير المملكة المتحدة لدى الكويت ماثيو لودج.

وكان في استقبال اللورد يارو والوفد المرافق له رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير وعضو مجلس الإدارة مثنى محمد أحمد الحمد والإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني، بحضور المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف يوسف الحمد والشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح وشخصيات كويتية وبريطانية. وقد ضم الوفد عضو مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ـ لندن السير مايكل غريغ كوبر إلى جانب شخصيات رفيعة المستوى تمثل نخبة من أصحاب الأعمال والجهات الرسمية من المؤسسات المالية والاستثمارية. وتأتي زيارة اللورد يارو إلى الكويت في إطار جولة خليجية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الكويت والمملكة المتحدة، وتناولت الزيارة آخر التطورات القطاعات المالية والاقتصادية على الساحتين المحلية والعالمية.

هذا ويمتلك بنك الكويت الوطني مصرفا بريطانيا تأسس في أواخر سبعينيات القرن الماضي وكان أول البنوك الخليجية التي دخلت إلى السوق البريطانية، وذلك في إطار استراتيجية التوسع الدولي.

ويكرس بنك الكويت الوطني شبكة فروعه الدولية لتقديم أفضل الفرص الاستثمارية والخدمات المبتكرة لعملائه.

ولدى بنك الكويت الوطني أكبر شبكة فروع محلية ودولية تبلغ حوالي 170 فرعا حول العالم، وتغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس ونيويورك والصين وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا.

ناصر مساعد الساير واللورد ألدرمان آلان يارو في جولة في متحف بنك الكويت الوطني

«بيتك» يحصد جائزتي أفضل إدارة للسيولة والخزينة من «بانكر ميدل إيست»

فاز بيت التمويل الكويتي(بيتك)، بجائزتي «أفضل بنك في إدارة السيولة» و«أفضل بنك في إدارة الخزينة» عن فئة المنتجات والخدمات المصرفية في الكويت لعام 2014، من مجلة بانكر ميدل ايست الصادرة عن مؤسسة «سي بي آي فايننشال» CPI، تأكيدا على تفوق الأداء المتميز والابتكار والتطوير في« بيتك» تجاه احد اهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، والمتعلقة بنظم وآليات إدارة السيولة وأعمال الخزينة بالشكل الأمثل، وبأفضل المعايير العالمية.

وقال مدير عام خزانة الكويت عبدالوهاب الرشود خلال تسلمه الجائزتين انهما تؤكدان القدرة والملاءة والمهنية العالية التي يتبعها «بيتك» في التعامل مع احد أهم الملفات في مجال البنوك الإسلامية، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها الأسواق وتتسم بالتغيرات السريعة وعدم الاستقرار، مشيرا الى ان إدارة السيولة مهمة لتحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت، وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، بالتعاون مع فريق من العاملين على مستوى عال من التميز والخبرة والكفاءة.

عبدالوهاب الرشود يتسلم الجائزتين

وأكد الرشود ان «بيتك» تبني استراتيجية متوازنة لإدارة السيولة، وسطى بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات، وهذا ما يؤكد ان ثقة عملائنا في محلها، وان «بيتك» أفضل وأكثر المصارف حصافة وخبرة في إدارة الأموال، وتحقيق أعلى العوائد بأقل قدر ممكن من المخاطر، وفق الالتزامات والمعايير الرقابية والشرعية، وبما يخدم توجهات عملائنا الراغبين في الإيداع بهدف الادخار أو الاستثمار.

وأضاف أن «بيتك» أول من أدرك ضرورة اعتماد استثمارات المؤسسات المالية الإسلامية على أدوات متنوعة وسعى بالتعاون مع بعض البنوك الإسلامية، لتوظيف فائض السيولة في قنوات استثمار قصيرة أو متوسطة الأجل، من خلال مركز إدارة السيولة الذي تم تأسيسه في البحرين، وكذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تتولى التعامل مع هذا الجانب وهي شركة «بيت ادارة السيولة»، التي أصبحت فيما بعد «بيتك الاستثمارية»، وكذلك اعتماد «بيتك» كمتداول رئيسي لإصدارات الصكوك من قبل المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة ومقرها ماليزيا «IILMC».

واعتبر الرشود ان سوق الصكوك من أهم الأدوات الاستثمارية الواعدة في هذا المجال، الا انه رغم الجهود الحثيثة التي تبذل في إصدارات الصكوك والإقبال الكبير على هذا المنتج من العديد من الدول والشركات الكبرى حول العالم، فان غياب الأسواق الثانوية الإسلامية، لايزال يحد من امكانيات التوسع والنمو في هذا النشاط المهم والمحوري في عمل المصارف الاسلامية، خاصة أن العديد من الدول تفتقر الى التشريعات المنظمة لعملية إصدار وتداول الصكوك، رغم أهمية دورها في تمويل الشركات والمشاريع الكبرى، فالصكوك إحدى الأدوات التي يمكن للبنوك أن تقوم بإدارة السيولة من خلالها في حال وجود سوق ثانوية للإصدارات.

وأشار الى أن وظيفة الخزينة إحدى الوظائف الفنية الهامة بالبنوك وتقوم بموازنة المراكز المالية وإدارة كل أصول وخصوم البنك، ودراسة مخاطر السوق واستخدام الأدوات المصرفية اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر، واستغلال حسن إدارتها في تحقيق الأرباح، وتحديد العوامل المؤثرة على مستوى السيولة البنكية، والعائد المستحق على إجمالي الأصول والالتزامات بالميزانية.

وذكر انه من أدوات توظيف السيولة، المشاركة في صكوك السلم، والاستصناع، والإجارة، وعقود التورق، وعقود السلع والمعادن والاستثمار، وصناديق السيولة الإسلامية، والمشاركة في الصكوك الاستثمارية بأنواعها.

بربحية 13 فلسا للسهم.. وتوصية بتوزيع 6٪ نقدا

«المزايا»: 8 ملايين دينار صافي الأرباح في 2014

أعلنت شركة المزايا القابضة عن نتائجها المالية لنهاية العام 2014، وذلك في أعقاب اجتماع مجلس الإدارة برئاسة رئيس مجلس الإدارة رشيد يعقوب النفيسي وحضور أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس الإدارة عقب الاجتماع ان المزايا القابضة واصلت خلال العام 2014 تحقيق قفزات إيجابية في نتائجها المالية حيث حققت الشركة أرباحا صافية بقيمة 8,08 ملايين دينار في نهاية العام 2014مقارنة بـ6,001 ملايين دينار في العام 2013، وبربحية سهم 13,05فلسا مقارنة بربحية سهم بلغت 9,69 فلوس في العام 2013 وذلك بفضل تركيزها على الأنشطة التشغيلية في عملها، من خلال زيادة نسبة الاشغال في مشاريعها المدرة للدخل بالشكل الذي أدى إلى زيادة في إيرادات الشركة التأجيرية بنسبة 33,7٪ والتي بلغت قيمتها 5,303 ملايين دينار مع نهاية العام 2014 مقارنة بـ 3,965 ملايين دينار في العام 2013، والتي من بينها مشروع سكاي جاردنز في مركز دبي المالي العالمي والذي وصلت فيه نسبة الاشغال إلى 99٪، ومشروع أبراج المزايا في قلب عاصمة الكويت والذي تم تأجيره بالكامل بنسبة إشغال 100٪، علاوة على مشاريعها في عدد من دول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية ودبي والتي وصلت نسب الاشغال في مشاريع الشركة هناك إلى 100٪

رشيد النفيسي

النفيسي: الشركة تقفز بأرباحها 34,7٪

ابراهيم الصقعبي

وأضاف النفيسي أن الشركة تركز حاليا على زيادة مداخيلها من مشاريعها المدرة للدخل للسنوات القادمة وذلك بعد إنجازها المشاريع الحالية والتي هي في طور التطوير علاوة على تجديد عقودها التأجيرية التي تنتهي مدتها والتي من المزمع أن ينعكس ذلك إيجابيا على إيرادات الشركة التشغيلية الناجمة عن التأجير.

أما فيما يتعلق بالجانب الآخر من نشاط الشركة والخاص بالمشاريع التي قامت الشركة ببيعها فقد أكد النفيسي أن المزايا استطاعت أن تحقق إيرادات جيدة من بيع المرحلة الأخيرة من الثلل السكنية في مشروع «ذا فيلا» في دبي لاند، ومشروع المساحات المكتبية في «مزايا بيزنس اقنيو»، حيث بلغت الإيرادات الناجمة عن عمليات البيع حوالي 10,969 ملايين دينار، محققة إيرادات تشغيلية بلغت 16,665مليون دينار في نهاية العام 2014.

وأشار النفيسي الى أن الشركة قد استطاعت هذا العام أن تحقق نسبة مبيعات كبيرة في المرحلة الثانية في مشروع كيوبوينت السكني حيث سيتم إدراج ايرادات البيع فور الانتهاء من إنجاز المشروع وتسليم الوحدات إلى العملاء.

وحول النتائج المالية للشركة في نهاية العام 2014 قال النفيسي ان الشركة استطاعت أن تحافظ على نمو مضطرد في أدائها التشغيلي وأرباحها الصافية، وذلك في إطار أهدافها الذكية المرسومة بعناية، حيث استعرض باقي البيانات المالية للشركة عن السنة الماضية، مؤكدا أن إجمالي أصول الشركة بنهاية العام 2014بلغت 261,889 مليون دينار مقارنة بـ 228,116 مليون دينار خلال العام 2013 وبنسبة زيادة بلغت 14,8٪، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين في العام 2014 نحو 107,755 ملايين دينار مقارنة بـ 97,167 مليون دينار عن العام 2013، وبنسبة زيادة بلغت 10,9٪.

وقال النفيسي ان مجلس إدارة المزايا القابضة قد أوصى بتوزيع 6٪ نقدا إلى مساهمي الشركة وذلك في لفتة تعبر عن مدى حرص المجلس على مشاركة المساهمين في نتائج الشركة لهذا العام. وأضاف النفيسي أن التوصية بتوزيع النقد إنما تعبر عن قدرة الشركة وملاءتها المالية والنظرة المتوازنة لخطة الشركة المستقبلية.

وحول أهم الإنجازات التي حققتها المزايا القابضة خلال العام 2014 قال الرئيس التنفيذي للمجموعة م. ابراهيم الصقعبي ان المزايا تواصل جني ثمرات استراتيجيتها الماكنة ونشاطاتها التشغيلية محققة وثبة في نتائجها المالية وكذلك طي نجاحها في تحقيق إنجازات كبيرة هذا العام حيث حرصت المزايا على أن تكون أولى الشركات العقارية المدرجة التي تعلن عن نتائجها المالية للعام 2014 وذلك انطلاقا من مبدأ الشفافية والمصداقية اتجاه المساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية مما يعكس انضباط الشركة وقدرتها العالية على الإفصاح عن بياناتها المالية في المواعيد القانونية المحددة وهو الأمر الذي يجعلها تحظى بثقة المستثمرين والمتداولين في البورصة.